

مسح شبكة معرفة العراق الحكم الرشيد

كانون أول 2011

مقدمة

يُعد مسح شبكة معرفة العراق جزءاً من مشروع لإنشاء نظام مراقبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية في العراق. إذ تم تنفيذ هذا المسح في الفترة ما بين كانون الثاني 2011 وأذار 2011 بحيث تم جمع بيانات من 28,875 أسرة. تم تصميم عينة المسح لتوفر بيانات على مستوى الأضية والمحافظات وعلى المستوى الوطني وللبعثتين الحضرية والريفية. وفيما يأتي ملخصاً موجزاً لأهم النتائج المتعلقة بالحياة الاجتماعية و النزاهة العامة في مسح شبكة معرفة العراق.

المشاركة في الحياة العامة وتوفر المعلومات

تلعب الجماعات التقليدية والعلاقات الاجتماعية اليوم دوراً مهماً في العراق. وتُعتبر الأسرة والمجتمعات الدينية والقبائل والقرى والمجموعات العرقية كيانات اجتماعية تحظى بمستويات عالية من ثقة المواطنين. في حين تُعتبر الفئات المجتمعية الأخرى مثل "الأمة العربية" والأحزاب السياسية بعيدة عن كل البعد عن المواطنين. وجاءت مستويات عالية من الثقة في المؤسسات الاجتماعية والسياسية لتؤكد

قوة الشبكات التقليدية. وتمتع القيادات الدينية والقبلية بأعلى مستويات من الثقة. إذ أشاد المواطنون في العراق بكل من الجيش والقضاء والشرطة والمؤسسات الرسمية. ومن جهة أخرى، حُظي بعض المنظمات الدولية وبعض قوات الأمن المتعددة الجنسيات بمستويات أقل بكثير من الثقة.

يُعد توفر المعلومات من جوانب الحياة العامة المهمة. وحسب البيانات التي وردت في المسح فإن التلفزيون هو المصدر الأكثر استخداماً للحصول على المعلومات في العراق. حيث تتمكن الغالبية العظمى من المواطنين من مشاهدة القنوات التلفزيونية الخاصة والقنوات التلفزيونية المملوكة من قبل الحكومة يومياً بنسب تصل إلى 67% و58% على التوالي. ومشاهدة القنوات الإقليمية الأخرى التي تتكلم العربية بنسبة تصل إلى 45%. كما تلعب الصحف والبرامج الإذاعية دوراً أقل أهمية في توفير المعلومات حيث يتم متابعتها بنسب تصل إلى 11% و2% على التوالي.

بدأ المجتمع العراقي في خضم التغيير الذي حصل بعد عام 2003 في نظامه السياسي باللجوء إلى أشكال جديدة من المشاركة الاجتماعية والسياسية تتمثل في المشاركة في المظاهرات والتجمعات السياسية، أو تقديم الاعتراضات، أو

الفساد والرشوة

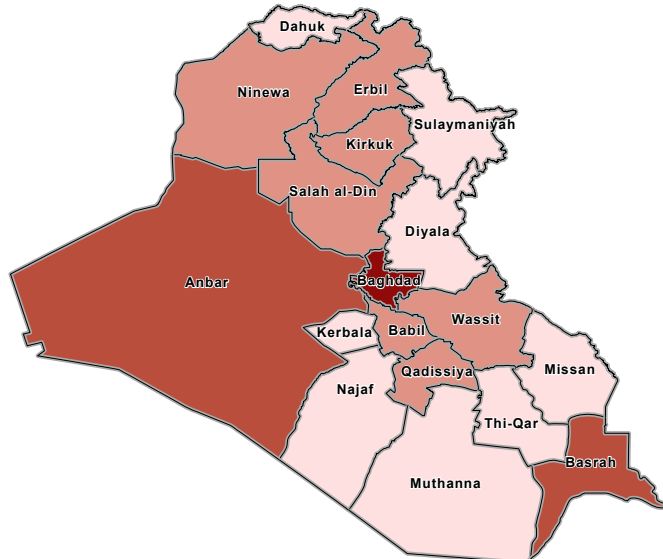
يصعب قياس ظاهرة الفساد بالكميات إلا أنها لا زالت تشكل قضية مهمة في جميع أنحاء العالم بما في ذلك العراق. تتمثل إحدى أنواع الفساد بالرشوة الإدارية، وهي التي يواجهها المواطنون العاديون عند التعامل مع المسؤولين الحكوميين. وحسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتشريعات العراقية، يُعتبر هذا النوع من الرشاوى بمثابة جريمة جنائية. ويتركز مسح شبكة معرفة العراق على مواقف فعلية من الفساد الإداري التي يواجهها المواطنون العراقيون.

مدى الرشوة: يتم التركيز في المسح على الرشاوى التي يقدمها المواطنون إلى الموظفين الرسميين منلة بتقديم مبالغ مالية غير مبررة أو تقديم الهدايا. وفي عام 2011، واجه ما نسبته 8% من العراقيين مواقف مباشرة أو غير

المساهمة بدفع مبالغ من المال لدعم نشاط اجتماعي أو سياسي، أو إبداء الرأي من خلال الاتصال بالسياسيين. أو المشاركة في أنشطة المجتمع المحلي. ورغم أن هذه الأنشطة لا تزال حديثة العهد فقد لجأ حوالي خمس السكان (18.9%) إلى أحد أشكال المشاركة الاجتماعية على الأقل خلال الاثني عشر شهراً السابقة للمسح. ما يبين أن المواطنين يدركون وجود أساليب متنوعة تمكنهم من المساهمة في الحياة العامة.

كما أن السكان مدركون تماماً أهمية التصدي للتحديات التي يواجهها العراق في التنمية. والتي عبرت عنها الأهداف الإنمائية للألفية، وصنف العراقيون بنسبة (75%) مسألة الحد من الفقر على أنها أهم متطلب من متطلبات التنمية يليها الحد من الوفيات الرضع وضمن التعليم الابتدائي لجميع الأطفال في العراق.

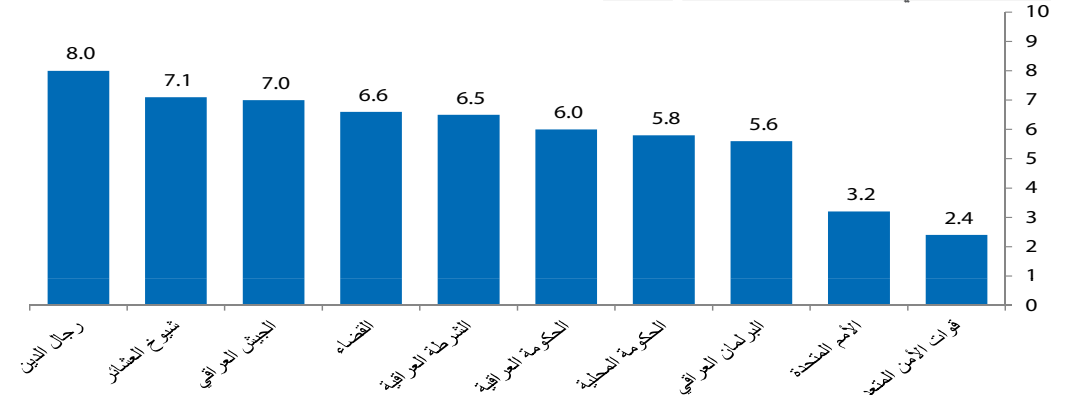
نسبة السكان الذين تعرضوا لمواقف تتعلق بالرشوة حسب المحافظة (العراق، 2011)



Source: IKN 2011

مدى انتشار الرشاوى هو عدد السكان (64-18 سنة) من قاموا بتقديم رشوة إلى أحد الموظفين الحكوميين أو أشاروا إلى أن أحد أفراد الأسرة قام بذلك مرة واحدة على الأقل خلال فترة 12 شهراً السابقة للمسح ونسبة المواطنين الذين تعاملوا مع موظفين حكوميين مرة واحدة على الأقل. ويشير معدل الرشاوى إلى معدل الرشاوى التي تم تقديمها من قبل مقدمي الرشاوى.

درجة الثقة في المؤسسات المجتمعية (العراق 2011)



ويُعبّر عنها بدرجة 0 في حالة عدم الثقة وبدرجة 10 في حالة الثقة الشديدة

مباشرة من تقديم الرشاوى. وتشمل هذه النسبة كلاً من المواطنين الذين قاموا بتقديم رشوة لموظف حكومي وأولئك الذين أشاروا إلى أن أحد أفراد أسرته قام بتقديم رشوة.

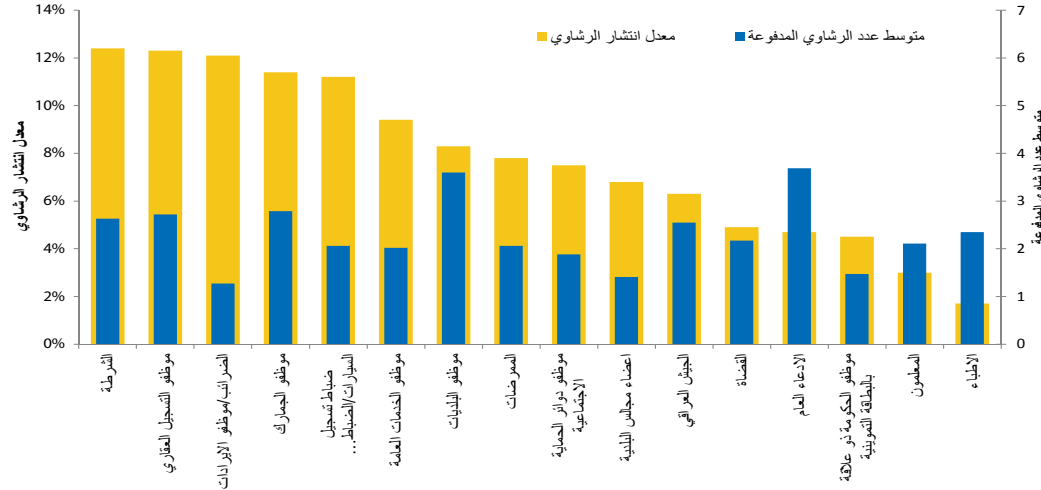
ويتم قياس معدلات الرشوة بشكل أدق من خلال قياس مدى انتشارها والذي يتم من خلال احتساب نسبة المواطنين الذين لديهم تعاملات مع موظفي الخدمة المدنية وبالتالي يتعرضون لمواقف من الرشاوى: ويقدر مدى انتشار الرشاوى في عام 2011 بـ 11.6%، في حين تفاوتت النسب بشكل كبير بين مختلف قطاعات الإدارة العامة، إذ يضطر المواطنون لتقديم رشاوى لضباط الشرطة أو لموظفي تسجيل الأراضي ومصالحة الضرائب والجمارك وتسجيل السيارات، كما تبين أن معدلات انتشار الرشاوى بين موظفي المرافق والخدمات العامة والبلديات والخدمات المتعلقة بالصحة أقل من غيرها. وأشار المواطنون أن أقل حالات الرشاوى التي يتعرضون لها هي عند التعامل مع الأطباء والمدرسين والموظفين العموميين.

من المهم جداً عند تقييم مدى انتشار الرشاوى النظر إلى مدى تكرار حالات دفع الرشاوى. أي عدد المرات التي قام بها مقدمي الرشاوى بتقديم نقود إضافية للموظفين العموميين. من الملاحظ أن 45% يقومون بتقديم رشاوى مرة واحدة في حين يقوم أكثر من النصف بذلك في مناسبات عدة، وعليه، فإن العراقيين الذين قاموا بتقديم رشاوى كانوا قد اضطروا لتقديم حوالي 4 رشاوى في السنة، في حين اضطروا الذين قدموا رشاوى إلى الجمارك والسجل العقاري وضباط الشرطة بشكل عام بتقديم رشاوى مرة كل 4-5 أشهر خلال الإثني عشر شهراً السابقة للمسح.

وعلى صعيد المحافظات يلاحظ وجود تفاوت كبير في حالات الرشوة التي تعرض لها المواطنون: ففي محافظة بغداد يصل معدل انتشار الرشاوى إلى 29.3%، وتنخفض في إقليم كردستان إلى 3.7%. أما في باقي أنحاء العراق تصل إلى 10.2%. إضافة إلى ذلك، يلاحظ أن حالات الرشوة أكثر شيوعاً في الحضر (12.5%) من الريف (9.7%). ما يشير إلى أن حالات الرشوة في المدن خاصة في العاصمة تعد مصدراً للقلق، ومن الجدير بالذكر أن الرجال (13.3%) يدفعون رشاوى بشكل أكبر من النساء (9.9%). ويعد هذا الفرق بسيطاً عند الأخذ بعين الاعتبار مسألة الأدوار المجتمعية للجنسين.

طبيعة الرشاوى: يتم في أغلب الأحيان طلب الرشاوى

معدل انتشار الرشاوى المدفوعة حسب الموظفين العموميين (العراق 2011)



نسبة السكان الذين تعرضوا لحالات من الرشوة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة هي عبارة عن عدد المواطنين من الفئة العمرية (18-64) من قاموا بتقديم رشوة إلى أحد الموظفين الحكوميين أو أشاروا إلى أن أحد أفراد الأسرة قام بذلك مرة واحدة على الأقل خلال فترة الإثني عشر شهراً السابقة للمسح من النسبة الكلية للسكان لنفس الفئة العمرية.

موظفين في القضاء والشرطة أو من المشرف المسؤول. وهذا يعني أن أكثر من 95% من الرشاوى لا يتم التبليغ عنها. لذا ينبغي وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد تشمل تطوير ممارسات فعالة للإبلاغ عن حالات الرشوة. كما ينبغي أن يُخصص جزء من هذه الاستراتيجية لرفع مستوى الوعي حول أهمية الإبلاغ عن حوادث الرشوة: فعند سؤال المواطنين عما إذا كانوا سيبلاغون عن حالات الرشوة في حال تعرضوا لها في المستقبل، أجاب حوالي الثلث بأنهم لن يفعلوا ذلك، كما أنهم عند التعرض لهذه الحالات يفضلون اللجوء إلى الشرطة أو إلى لجنة النزاهة أو إلى المشرفين المسؤولين عوضاً عن المحاكم والمفتشين العمامين والموظفين في السلطات المحلية أو قادة الدين والقادة المحليين.

مفاهيم خاصة بالفساد: لا تفاس مفاهيم الفساد بالنظر إلى الفساد بحد ذاته، بينما تفاس من خلال الأثر النفسي للفساد على السكان. ويأتي مفهوم الفساد نتيجة لعملية معقدة إما متأثرة بتجربة شخصية غير مباشرة أو بمصادر المعلومات الأخرى مثل وسائل الإعلام، وبفصل التجربة عن المفهوم، فإنه من المهم جداً فهم تصور الناس عن الفساد، فإذا كان من المتوقع أن دفع الرشاوى يؤدي إلى تحقيق هدف

من قبل موظفي الخدمة المدنية، سواء بطريقة مباشرة (41.2%) أو ضمناً (23.4%) أو بطريقة غير مباشرة من خلال طرف ثالث (14%). وفي أقل من 20% فقط من الحالات يقوم المواطنون بالشروع بدفع رشاوى دون أن يُطلب منهم ذلك، وهذا يدل على أنه في معظم الحالات يتم قبول الرشوة من موظفين ليس لديهم دور فعال في الخدمة المطلوبة.

عادة ما يتم تقديم رشاوى لتسريع الإجراءات (46%) أو لتلقي خدمة أفضل (27%). ما يشير إلى أن الاختناقات في العمليات الإدارية تمثل مصدراً للتعاملات المشبوهة بين موظفي الخدمة المدنية والعملاء، وفي أغلب الأحيان يتم دفع الرشاوى نقداً، وأحياناً تكون مصحوبة بسلع أخرى كالهدايا أو الطعام.

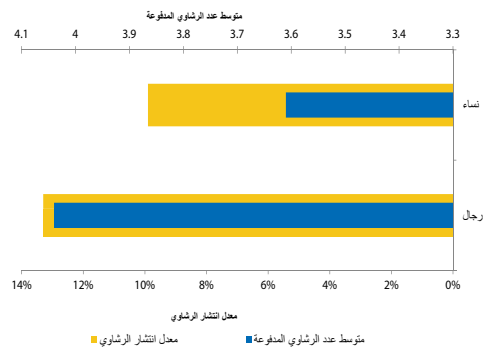
مكافحة الفساد: بالرغم من أن أكثر من 80% من السكان يعتقدون أن تقديم الرشاوى غير مقبول، لا زال المواطنون الذين يتعرضون لهذه الحالات يقدمون رشاوى في نهاية المطاف، ولكن أشار 4.5% من المواطنين أنه في بعض المواقف قام بعض الموظفين في السلطة العامة بطلب رشوة، من مثل

معين، فلا بد من أن تكون الرشاوى إما مطلوبة أو مقدمة.

وتشير تصورات العراقيين المتعلقة بعدد معين من المؤسسات إلى أن الأحزاب السياسية وموظفي الخدمة المدنية في السلطات المحلية يتأثرون بالفساد بشكل كبير في حين يتأثر كل من وسائل الإعلام والقضاء بشكل أقل.

وعندما سئل المواطنون عن الاتجاهات المتعلقة بانتشار الفساد في العراق، أشار أكثر من النصف (54%) إلى أن الوضع قد تدهور خلال العامين السابقين للمسح، كما يُقيم العديد من المواطنين تدابير مكافحة الفساد التي وضعتها الحكومة خلال العامين الماضيين على أنها غير فعالة؛ إذ قيم ما نسبته 48% من السكان هذه السياسات على أنها غير فعالة، وأشار 28% إلى أنها فعالة، أما ما تبقى (تقريباً الربع) فلم يعبروا عن رأي معين أو لم يقدموا جواباً على الإطلاق. كما أعرب العراقيون عن استيائهم من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية: إذ أشارت نفس النسبة (54%) إلى أن المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية فاسدة.

معدل انتشار الرشاوى المدفوعة حسب الجنس



نسبة السكان الذين تعرضوا لحالات من الرشوة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة هي عبارة عن عدد المواطنين من الفئة العمرية (18-64) من قاموا بتقديم رشوة إلى أحد الموظفين الحكوميين أو أشاروا إلى أن أحد أفراد الأسرة قام بذلك مرة واحدة على الأقل خلال فترة الإثني عشر شهراً السابقة للمسح من النسبة الكلية للسكان لنفس الفئة العمرية.